قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٥٥١ لسنة ٢٠٠١

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية ؛

وبناء على ماعرضه وزير الثقافة ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

تخرج من عداد الأراضى الأثرية وتدخل فى دائرة أملاك الدولة الخاصة قطعة الأرض البالغ مساحتها ١١ فدانًا و٢٢ قيراطًا وسهم واحد الواقعة بمنطقة ماريا الهوارية - غرب الإسكندرية ناحية امتداد مربوط مركز العامرية - محافظة الإسكندرية والموضحة حدودها ومعالمها بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى غرة شعبان سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ١٨ أكتوبر سنة ٢٠٠١م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ عاطف عبيد

وزارة الثقافة

مـذكـرة

للعرض على السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه : «تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة ....» .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة إخراج أية أرض من عداد الأراضى الأثرية أو أراضى المنافع العامة للآثار إذا ثبت للهيئة خلوها من الآثار أو أصبحت خارج أراضى خط التجميل المعتمد للأثر .

الموقع المراد إخراجه يقع ضمن أملاك المجلس الأعلى للآثار بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ القطعة «B» الواقعة قبلى طريق الكافورى وبرج العرب بمساحة ١١ فدانًا و٢٢ قيراطًا وسهم واحد بعد استيفاء الحرم وبناء على تأشيرة السيد مدير عام المساحة والأملاك بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٨ ، تبلغ حدود وأطوال هذا المسطح كالآتى :

الحد الشمالى : بطول ١٩٥ متراً ثم باقى أرض الآثار .

الحد الجنوبى : بطول ١٧٥ متراً ثم باقى أرض الآثار .

الحد الشرقى : بطول ٢٠٠ متر ثم باقى أرض الآثار .

الحد الغربى : بطول ٢٨٠ متراً ثم باقى أرض الآثار .

والموقع المراد إخراجه تحيطه أرض ملك الآثار من جميع الجهات الصادر بشأنها القرار رقم ٣ لسنة ١٩٨٣

ويمثل الضلع الشمالى : الحد الفاصل بين التل الأثرى الذى كشف به عن حمام رومانى بالإضافة إلى شواهد أثرية عبارة عن مداميك من كتل الحجر الجيرى المنتظمة وغير المنتظمة والتى لم يتم الكشف عنها بعد ، كما أنه يوجد صف من أشجار الكازورينا بحد هذا الضلع .

أما الضلع الغربى : عبارة عن ممر ترابى يفصل بين الموقع شرقًا والتلال الأثرية غربًا بمساحة ٤٠ متراً تقريبًا .

والضلع الجنوبى : للأرض عبارة عن مصرف حيث حفرته شركة كوم امبو لتعمير الصحارى من الستينيات بعمق حوالى (٣م) ويوضح القطع الرى للمصرف فى التربة الفعلية لتشكل سمكًا متوسطًا تتخلله بعض العروق الصخرية على عمق متر واحد تقريبًا .

أما الضلع الشرقى : فهو عبارة عن قناة رى غير مستعملة بها صف من أشجار الكازورينا ، كما نلاحظ أن مستوى مسطح أرض الموقع منخفض عن مستوى الأرض المجاورة لها من جميع الجهات ، وقد تم تقسيم مسطح الأرض إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : وهو جزء مثلث الشكل ويفصله عن التل الأثرى المكتشف به الحمام الرومانى صف من أشجار الكازورينا بطول ٢٠٠م من الشرق إلى الغرب شمالاً ومن الجنوب إلى قناة رى غير مستخدمة بطول ١٨٠م والضلع الغربى بطول ٨٠م .

القسم الثانى : وهو القسم الأوسط من الأرض مستطيل الشكل محدد بقناة رى غير مستخدمة من الناحية الشمالية بطول ١٨٠م ، ومن الجنوب أيضًا قناة رى أخرى ذات صف من أشجار الكازورينا بطول ١٨٠م ، والضلع الغربى ممر ترابى يبلغ ٨٠م والضلع الشرقى قناة رى ذات صف أشجار الكازورينا بطول ٨٠م .

القسم الثالث : وهو القسم الجنوبى من الأرض مستطيل الشكل أيضًا يحده القسم الأوسط شمالاً بطول ١٨٠م ويحده جنوبًا المصرف بطول ١٨٠م ، ومن جهة الغرب ممر ترابى ومن الشرق قناة رى .

وقد تم حفر مجسات مربعة الشكل تبلغ أبعاد المجس (٢م × ٢م) بأعماق تتراوح مابين متر واحد ومتر ونصف بطريقة تبادلية متتابعة وذلك نظراً لامتداد العروق الصخرية أسفل التربة الطفلية والرملية المكونة للأراضى حيث أوضحت المجسات أن القشرة العلوية من سطح الأرض تربة طفلية صفراء تميل إلى اللون البنى تمتد حوالى ٦٥سم حيث تزداد صلابتها ، وتليها طبقة داكنة تحتوى على الكثير من الحصى الجيرى اللين بسمك ٣٥ سم ثم تليها طبقة ثالثة صخرية صلبة يتراوح سمكها مابين نصف متر إلى متر واحد تقريبًا .

ولم تلاحظ بطبقات التربة داخل المجسات عن آثار لجذور نباتات حديثة أو قديمة ، كما أن سقف الفخار القليل كان يغطى السطح دون أدنى صلة بباطن الأرض .

وعلى الأرجح أن تلك الشقاف القليلة من الفخار قد جرفتها مياه الأمطار والسيول من الأجزاء الشمالية والغربية التى توجد بها الشواهد الأثرية نظراً لانحدارها إلى هذا السطح هذا ولم تسفر أعمال الجس فى الأقسام الثلاثة للموقع عن العثور على أى لقى أثرية منقولة أو آثار ثابتة وخلت معظم المجسات من شقف الفخار المتناثرة على السطح الذى يعود معظمه إلى العصر الرومانى وربما كان هذا الجزء من الأرض كان قد استخدم قديمًا كحرم للمسكنات الأثرية التى مازالت آثارها المكتشفة بالقطعة منها الفيلا الرومانية والصهريج الرومانى ومعصرة العنب والمقبرة الرومانية التى ساعدت على قيام النشاط الزراعى والصناعات القائمة عليها فكانت السبب فى ازدهار هذا الإقليم إقليم مريوط وشهرته بين بلدان العالم اليونانى والرومانى .

ولهذه الأسباب سالفة البيان يمثل وجهة النظر الأثرية إلى عدم الاحتفاظ بهذا الموقع لعدم وجود شواهد أثرية به .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٥ على إخراج قطعة الأرض بمساحة ١١ فدانًا و٢٢ قيراطًا وسهم واحد والواقعة ضمن القطعة رقم «B» بمنطقة ماريا الهوارية - غرب الإسكندرية ناحية امتداد مريوط مركز العامرية - محافظة الإسكندرية من عداد الأراضى الأثرية إلى دائرة أملاك الدولة الخاصة .

لذلك يتشرف وزير الثقافة رئيس المجلس الأعلى للآثار بعرض مشروع القرار على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء للتفضل بالنظر - وعند الموافقة - بإصداره .

تحريراً فى ٢٠٠١/١٠/١٣

وزير الثقافة

فاروق حسنى